رقم الإحالة: ( )

التاريخ: / / 2026

إلى: السيد/ عميد كلية القانون والعلوم السياسية

الموضوع أحالة التقرير السنوي لمكتب خدمة المجتمع للعام الجامعي 2025 – 2026

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى المهام المناطة بمكتب خدمة المجتمع بكلية القانون والعلوم السياسية، والمتعلقة بتعزيز الدور المجتمعي للكلية وتوثيق الأنشطة والبرامج المنفذة، يسرنا أن نحيل إلى سيادتكم التقرير السنوي الخاص بالمكتب عن العام الجامعي 2025 – 2026، والذي يغطي الفترة الممتدة من تاريخ 05 / 09 / 2025 وحتى نهاية العام الجامعي.

وقد تضمن التقرير عرضًا تفصيليًا للأنشطة والبرامج التي نفذها المكتب خلال هذه الفترة، ومن أبرزها تنظيم ورش ومحاضرات توعوية حول مخاطر الإدمان الإلكتروني، وحملة التوعية بالإسعافات الأولية، إضافة إلى إجراء استبيان لقياس آراء المجتمع حول دور الكلية في خدمة المجتمع، فضلًا عن تنفيذ حملة توعوية بيئية تهدف إلى نشر ثقافة المحافظة على البيئة.

ويأتي هذا التقرير في إطار حرص المكتب على توثيق جهوده، وتقييم أدائه، وتعزيز مبدأ الشفافية، بما يسهم في تطوير العمل وتحقيق الأهداف المرجوة في خدمة المجتمع.

عليه، نأمل من سيادتكم التفضل بالاطلاع على التقرير، وإبداء ما ترونه مناسبًا من ملاحظات أو توجيهات، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الأداء خلال الفترة القادمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مدير مكتب خدمة المجتمع

عبدالحكيم المختار أحمد

التقرير السنوي لمكتب خدمة المجتمع كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة الزنتان

للعام الجامعي 2025 – 2026

يُعد مكتب خدمة المجتمع بكلية القانون والعلوم السياسية أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها الكلية في تحقيق رسالتها المجتمعية، إذ لا يقتصر دور المؤسسات الأكاديمية على تقديم المعرفة النظرية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل الإسهام الفاعل في خدمة المجتمع، والمشاركة في معالجة قضاياه، وتعزيز الوعي العام بمختلف التحديات التي تواجه الأفراد. ومن هذا المنطلق، جاء اهتمام الكلية بتفعيل دور مكتب خدمة المجتمع ليكون حلقة وصل فاعلة بين الكلية ومحيطها الاجتماعي.

وقد باشر المكتب تنفيذ خطته السنوية للعام الجامعي 2025 – 2026 اعتبارًا من تاريخ الخامس من شهر سبتمبر لعام 2025، مستندًا إلى رؤية واضحة تهدف إلى تعزيز الشراكة المجتمعية، وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتوجيه الطاقات الطلابية نحو العمل التطوعي الهادف. وقد سعى المكتب من خلال هذه الخطة إلى تصميم وتنفيذ برامج وأنشطة متنوعة تستجيب لاحتياجات المجتمع، وتتناول قضايا معاصرة ذات تأثير مباشر على مختلف فئاته.

وفي إطار هذه الجهود، أولى المكتب اهتمامًا خاصًا بقضية الإدمان الإلكتروني، باعتبارها من أبرز الظواهر الحديثة التي فرضتها التحولات الرقمية المتسارعة. فقد تم تنظيم سلسلة من الورش والمحاضرات التوعوية التي قدمها الدكتور عبد السلام اعطوه، حيث تناول من خلالها مفهوم الإدمان الإلكتروني وأسبابه، والآثار النفسية والاجتماعية والسلوكية المترتبة عليه، مع التركيز على فئة الشباب التي تُعد الأكثر عرضة لهذه الظاهرة. كما تطرق إلى الانعكاسات السلبية للاستخدام المفرط للتكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية، والتحصيل العلمي، والصحة النفسية.

وقد تميزت هذه المحاضرات بالطابع التفاعلي، حيث أتيحت الفرصة للمشاركين لطرح تساؤلاتهم ومناقشة تجاربهم، مما أضفى على الفعالية بعدًا عمليًا يعزز من الاستفادة المرجوة. كما تم تقديم مجموعة من التوصيات والإرشادات التي تهدف إلى ترشيد استخدام الوسائل الرقمية، وتعزيز ثقافة التوازن بين الحياة الواقعية والافتراضية. وقد لاقت هذه الفعالية اهتمامًا واسعًا من قبل الطلبة وأفراد المجتمع، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا لخطورة هذه الظاهرة والحاجة إلى معالجتها بطرق علمية وتوعوية.

وفي سياق متصل بالاهتمام بالجوانب الإنسانية والصحية، نظم المكتب حملة توعوية شاملة حول الإسعافات الأولية، إدراكًا منه لأهمية نشر الثقافة الصحية الأساسية التي تمكّن الأفراد من التعامل مع الحالات الطارئة بكفاءة وسرعة. وقد تضمنت هذه الحملة مجموعة من الأنشطة التي جمعت بين الجانب النظري والتطبيقي، حيث تم تقديم شرح مفصل لمبادئ الإسعافات الأولية، مثل كيفية التعامل مع النزيف، والإغماء، والحروق، والاختناق، وغيرها من الحالات الطارئة.

كما شملت الحملة تدريبات عملية ساهمت في تعزيز مهارات المشاركين، ومنحتهم الثقة في قدرتهم على التدخل الإيجابي في المواقف الحرجة. وقد كان لهذه الحملة أثر واضح في رفع مستوى الوعي الصحي لدى المشاركين، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه حماية الأرواح والحفاظ على السلامة العامة.

ومن منطلق حرص المكتب على تقييم أدائه وقياس مدى تأثيره في المجتمع، تم إعداد وتنفيذ استبيان ميداني استهدف شريحة من أفراد المجتمع، بهدف التعرف على آرائهم حول الخدمات التي تقدمها كلية القانون والعلوم السياسية، ومدى إسهامها في خدمة المجتمع المحلي. وقد تم تصميم الاستبيان بطريقة علمية تراعي شمولية المحاور، حيث تضمن أسئلة تتعلق بمستوى الرضا عن الأنشطة المقدمة، ومدى الاستفادة منها، إضافة إلى استكشاف احتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان وجود مستوى جيد من الرضا عن دور الكلية، حيث عبّر عدد كبير من المشاركين عن تقديرهم للجهود المبذولة في مجال خدمة المجتمع. كما كشفت النتائج عن بعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير البرامج المستقبلية، مثل زيادة عدد الأنشطة، وتوسيع نطاقها الجغرافي، وتعزيز التنوع في الموضوعات المطروحة. وقد شكّلت هذه النتائج قاعدة بيانات مهمة يمكن الاعتماد عليها في تحسين الأداء وتوجيه الخطط المستقبلية بشكل أكثر فاعلية.

وفي جانب لا يقل أهمية، عمل المكتب على تعزيز الوعي البيئي من خلال تنفيذ حملة توعوية استهدفت نشر ثقافة المحافظة على البيئة، حيث تم إعداد مجموعة من الملصقات التوعوية التي تحمل رسائل إرشادية تحث على النظافة العامة، وترشيد استهلاك الموارد، والحفاظ على المرافق العامة. وقد تم توزيع هذه الملصقات في مواقع مختلفة داخل الكلية وخارجها، بما يسهم في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد.

وقد جاءت هذه الحملة استجابة للحاجة المتزايدة إلى تعزيز السلوك البيئي الإيجابي، في ظل التحديات البيئية التي يشهدها العالم، حيث تسهم مثل هذه المبادرات في بناء وعي جماعي بأهمية الحفاظ على البيئة، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاهها. كما ساهمت هذه الحملة في تحسين المظهر العام للبيئة المحيطة، وترسيخ قيم النظافة والانضباط لدى الطلبة.

وعلى صعيد النتائج العامة، يمكن التأكيد على أن الأنشطة التي نفذها مكتب خدمة المجتمع خلال هذا العام قد أسهمت بشكل ملحوظ في تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها رفع مستوى الوعي المجتمعي في مجالات متعددة، وتعزيز الدور المجتمعي للكلية، وتوطيد علاقتها بمختلف فئات المجتمع. كما ساهمت هذه الأنشطة في تنمية مهارات الطلبة، وتعزيز روح العمل الجماعي والتطوعي لديهم، وهو ما ينعكس إيجابيًا على شخصياتهم وقدرتهم على الإسهام في خدمة مجتمعهم.

كما يمكن الإشارة إلى أن هذه الجهود قد ساهمت في ترسيخ صورة إيجابية عن الكلية كمؤسسة تعليمية فاعلة لا تقتصر رسالتها على الجانب الأكاديمي، بل تمتد لتشمل خدمة المجتمع والمشاركة في تنميته. ويُعد هذا التوجه من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزز من مكانة الكلية في محيطها المحلي.

ورغم ما تحقق من إنجازات، فإن مكتب خدمة المجتمع يطمح إلى مزيد من التطوير والارتقاء بأدائه خلال السنوات القادمة، حيث يسعى إلى توسيع نطاق أنشطته، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية والأهلية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تنفيذ البرامج التوعوية. كما يولي المكتب أهمية كبيرة لتطوير آليات التقييم والمتابعة، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة في الأداء.

وفي هذا السياق، يؤكد المكتب على أهمية الاستمرار في تبني المبادرات التي تعزز من مشاركة الطلبة في العمل المجتمعي، وتشجعهم على الإبداع والابتكار في تقديم الحلول للمشكلات المجتمعية. كما يسعى إلى تعزيز ثقافة الحوار والتواصل مع المجتمع، بما يسهم في فهم احتياجاته بشكل أفضل، وتقديم خدمات تتسم بالفاعلية والاستجابة.

وفي الختام، يجدد مكتب خدمة المجتمع بكلية القانون والعلوم السياسية جامعة الزنتان التزامه بمواصلة جهوده في خدمة المجتمع، والعمل على تطوير برامجه وأنشطته بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للكلية. كما يؤكد على أن خدمة المجتمع تمثل مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود، والتعاون بين مختلف الجهات، من أجل بناء مجتمع واعٍ وقادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

عبدالحكيم المختار أحمد مسعود

مدير مكتب خدمة المجتمع